بلدان العالم، فينبغي أن تعقد انتخابات لاختيار المندوبين في المؤتمر، الا اذا اتفقت كافة الأحزاب المشاركة فيه، في بلد ما، على توزيع المقاعد المخصصة لذلك البلد مسبقاً بالتراضي فيما بينها. واضافة الى هذا، يحق للجنة التنفيذية الصهيونية اضافة نسبة ٥٪ من الأعضاء الجدد للمؤتمر، بناء على اعتبارات خاصة بها. كذلك يشارك في المؤتمر، بحكم مناصبهم، وحتى ان لم يكونوا أعضاء أصيلين فيه كل أعضاء الإدارة الصهيونية، واللجنة التنفيذية الصهيونية، ورئيس المحكمة الصهيونية، ومراقب المنظمة ومحاميها وأعضاء مجلس أمناء الوكالة اليهودية. واضافة إلى هذا وذاك، كانت قد انضمت خلال السنوات الأخيرة خمس منظمات يهودية جديدة الى المنظمة الصهيونية العالمية، هي منظمة مكابي (الرياضية)، واتحادات اليهود الاصلاحيين والمحافظين والأرثوذكس (وهي تيارات مذهبية تنشط أساساً بين يهود الولايات المتحدة، وتختلف عن التيار المسيطر بين اليهود المتدينين في اسرائيل)، والاتحاد العالمي للطوائف السفارادية (اليهود الشرقيون). وقد انضمت كل واحدة من هذه المنظمات الى المنظمة الصهيونية كهيئة مستقلة، وحصلت مقابل ذلك على تمثيل مناسب وثابت في المؤسسات الصهيونية كافة، اسوة بالاتفاق القائم مع المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات منذ فترة غير قصيرة (أنظر للتفاصيل مقالة ابراهام توري، **تموروت**، أيلول ــ سبتمبر ١٩٨٢، ص ٣٧ ــ ٤٢).

وخلال فترة الاعداد لعقد المؤتمر الصهيوني، الذي شارك فيه مندوبون من ٣٤ دولة، لم تعقد انتخابات الا في ثلاث دول، ليست للصهيونيين فيها أعداد كبيرة من المؤيدين، هي اوستراليا وكندا وفرنسا. وقد اعتمدت نتائج الانتخابات في البلدين الأولين فقط؛ بينما بالنسبة لتلك التي جرت في فرنسا، اشتكت سبع من القوائم العشر المشاركة فيها من عمليات تزييف قام بها مندوبو الليكود، فألغت المحكمة الصهيونية النتائج التي أسفرت عنها. أما صهيونيو الولايات المتحدة، الذين يتبرعون بمبالغ ضخمة نسبياً لأهداف ومشاريع صهيونية مختلفة، فلم يستطيعوا تخصيص مبلغ ثلاثة ملايين دولار لتغطية مصاريف الانتخابات، فاتفقوا على عدم اجرائها لديهم؛ ولكنهم لم يستطيعوا، في الوقت نفسه، الاتفاق على توزيع المقاعد فيما بينهم. وحدث الشيء نفسه بالنسبة لبريطانيا. واضافة الى ذلك، نشب خلاف بين حزب العمل من جهة وليكود والحزب الديني القومي من جهة أخرى، بسبب مطالبة حزب العمل بزيادة عدد مقاعده عما كانت عليه في المؤتمر السابق، بنسبة النجاح الذي أحرزه في انتخابات الكنيست العاشر سنة ١٩٨١، مما يؤدي ضمناً الى تخفيض عدد أو نسبة مقاعد الحزبين الآخرين.

ونتيجة لهذه الخلافات والتعقيدات المختلفة، لم تتمكن الزعامة الصهيونية من الاتفاق على توزيع المقاعد في المؤتمر، وبالتالي عقده، حتى اللحظة بعد الأخيرة؛ أي بعد أن انعقد المؤتمر فعلاً. وللخروج من المأزق، طلبت الإدارة الصهيونية من اللجنة التنفيذية اقرار تعديل مؤقت في دستور المنظمة يخولها الطلب الى المحكمة الصهيونية حسم هذه الخلافات وتشكيل المؤتمر بتوزيع المقاعد على التنظيمات والهيئات المشاركة فيه. ولما تم ذلك، صادقت المحكمة على ٦٥١ مندوباً وزعوا على النحو التالي: ليكود ــ ١٧٦ مندوباً، العمل ــ ١٤٥، الكونفدرالية الصهيونية (هي عبارة عن حزب مركز، قريب في مواقفه السياسية عموماً من حزب العمل) ــ ٩٨، المزراحي (المفدال) ــ ٥٥، الاصلاحيون ــ ٣٠، الاتحاد العالمي للطوائف السفارادية ــ ٢٤، المنظمة العالمية للنساء الصهيونات ــ ٢٤، المحافظون ــ ١٨، مكابي ــ ١٧، الأرثوذكس ــ ١٥، تامي (يهود شرقيون) ــ ١٢، بينما اعتبر الباقون غير حزبيين (**معاريف وهآرتس**، ١٠/١٢/١٩٨٢، ص ٢ و٣).

الخطأ ليس في التنظيم الصهيوني فقط... بل في العقيدة أيضاً

رافق انعقاد المؤتمر الصهيوني، ومن خلال حملة الانتقادات التي تعرض لها، نقاش واسع حول أوضاع الحركة الصهيونية التنظيمية العملية من جهة، والعقيدة الصهيونية، في ظل الأوضاع الراهنة، من جهة أخرى. ومجمل هذا النقاش، كما يعرضه الصهيونيون «الملتزمون»، هو أن هنالك خطأ في التنظيم الصهيوني، ولكن ليس في